جامعة سمنان

جامعة تشرين

دراسات في اللّغة العربية وآدابها

ردمد: ٢٠٠٨-٩٠٢٣

٢٣

مكارم الأخلاق في سجيات أحد سحنون

الدكتور جهانگير أميري وإلهام كاظمي

إطلالة أسلوبيّة على رسائل رسول الله (ص) الدعويّة

إله بي سيار والدكتور عبدالرضا عطاشي

رمزيّة مفردة النار ودلالاتها في ديوان أغاني مهيار الدمشقي لأدونيس

الدكتور علي خضري والدكتور رسول بلاوي وهاجر زمان

مفهوم الأداة النحويّة بين القدامى والمحدثين

الدكتور سامي عوض وميساء شيخ يوسف

استلهام القرآن الكريم في شعر ممدوح عدوان

الدكتور محمد معلا حسن ومحمد إبراهيم علي

الشنفرى من خلال النتاتيات الصدية في لاميّة العرب

الدكتور علي‌أكبر نورسيده والدكتور شاكر العامري ومليحة يعقوبي زاده

مقاربة لغوية لأفعال الكلام في خطاب الجاحظ

الدكتور مالك ياسين وملاذ حرفوش

نصف سنوية دولية محكمة تصدر عن جامعتي:

سمنان ــ إيران **تشرين ــ سورية**

السنة السابعة– العدد الثالث والعشرون – ربيع وصيف 1395 هـ.ش/ 2016م

مجلة دراسات في اللّغة العربية وآدابها، نصف سنويّة محكّمة،
العدد الثالث والعشرون، ربيع وصيف ١٣٩٥هـ. ش/٢٠١٦م
صص ٥٥- ٧٢

مفهوم الأداة النحويّة بين القدامى والمحدثين

سامي عوض* وميساء شيخ يوسف **

الملخّص

يُعدُّ استعمال المفهوم أسلوباً متقدّماً في فهم المسائل، ومظهراً من مظاهر الإدراك المنهجي العميق لحقائق العلم وأصوله؛ وعليه تناولت الدراسة مفهوم الأداة النحويّة، وتطورها بين النّحاة القدامى والمحدثين، خاصّة أنّها اختلطت عندهم بمصطلحات أخرى من مثل حروف المعاني، وبعض المحدثين عدّها قسماً من أقسام الكلم أغفله النّحاة القدامى، وقد توصّلت الدراسة إلى نتائج عدّة ربما كان أبرزها تخليص مفهوم الأداة ممّا تشابه معه، والجمع بين رأي النحاة القدامى المحدثين من دون تغليب أحدهما على الآخر، واستثناء الأفعال من الأدوات، لأنّها ــ على الرغم من بنائها ــ تدخل عليها العوامل النّحويّة، وتدلُّ على الزّمان، ولها جدول تصريفيّ. كما توصّلت الدراسة إلى تحديد مفهوم الأداة وخصائصها وعزلها عن سواها، وبذلك يكون البحث تأصيلاً في مفهوم الأداة، وليس تصنيفاً وتتبعاً لمفهوم الأداة تاريخيّاً، وإن جاء هذا التتبُع عرضاً ساهم في تحديد المفهوم الذي ترمي الدراسة إلى تأصيله، وتوضيح خصائصه.

كلمات مفتاحيّة: الأداة، النحو، الفعل، الكلمة.

المقدمة:

أقام النحاة العرب درسهم للجملة العربية على أساس الناحية اللفظيّة المتمثّلة في العلامة الإعرابية ومفهوم العامل، فقسّموا الكلم إلى اسم وفعل وحرف؛ لأنّهم انطلقوا في مناهجهم من المبنى إلى المعنى؛ أي في اتّجاه معاكس لعمليّة الاتّصال اللغوي إلا أنّ القراءة المتأنيّة لكتب النحو التراثية تثبت أنّ علماء النحو تنبّهوا إلى الناحية المعنوية في بناء الجمل، فعندما تتداخل أنواع الكلم مع بعضها البعض، وتحكمها القرائن السياقيّة، وتعتمد على المعنى، وليس المبنى، يظهر مصطلح الأداة؛ الذي تشترك فيه أنواع الكلم الثلاث؛

* – أستاذ في قسم اللغة العربية، جامعة تشرين، اللاذقيّة، سوريّة، هاتف٠٠٩٦٣٩٨٨٢٩٠٥٦٢ (الكاتب المسؤول).
**– طالبة دكتوراه في قسم اللغة العربية، جامعة تشرين، اللاذقيّة، سوريّة، maissashikyosyf@gmail.com.
تاريخ الوصول: ١٣٩٥/٠٣/١٩هـ.ش= ٢٠١٥/٠٦/٠٨م تاريخ القبول: ١٣٩٥/٠٨/٢٤ هـ.ش= ٢٠١٦/١١/١٤م

ذلك لأنّ الأداة النحوية تعتمد على المعنى، وتعمل على ائتلاف المعاني الجزئيّة، وليس على الناحية اللفظيّة المتمثلة في الحركة الإعرابيّة، وإن كانت جزءاً أساساً من عملها.

يمثّل الموروث النّحوي تواصلاً فكريّاً ومعرفيّاً بين الأجيال السابقة واللاحقة، وتبرز أهميّة هذا التواصل عبر استقراء التراث والنهوض به، وإيجاد حلقة اتّصال ما بين القديم والحديث؛ لهذه **الأسباب** ينطلق البحث في دراسته لمفهوم الأداة النحويّة التي جاءت عند بعض علماء النحو مختلطة بحروف المعاني؛ لذلك **تهدف الدراسة** إلى التوصّل لتعريف واضحٍ للأداة عبر مقارنتها بحروف المعاني وما شاكلها، **لتبرز من خلال ذلك** خصائص الأداة بوصفها أداة ربط وارتباط، تجمع ما بين المفردات، وتصلُ معاني الجمل، لتسهم بذلك في بناء المعنى، وتوجيهه الوجهة التي يريدها المتكلّم، ويقتضيها فهم السامع ممن يتحدّث اللغة نفسها، خاصة أنّ الأدوات قد تغيّر معنى الجملة،و تؤدي إلى إزالة الغموض الذي قد يعتري الجمل إن استخدمت الأداة استخداماً خاطئاً، وبذلك قد تصلُ الدراسة إلى جلاء مفهوم الأداة بناء على شذرات متطرفة يكمّل بعضها البعض جاءت مبثوثة في بطون كتب النحو.

يقوم **المنهج** المتبع في هذه الدراسة على المنهج الوصفيّ التحليلي الذي يعتمد على جمع المعلومات وتحليلها للوصول إلى مفهوم واضح للأداة ترتضيه طبيعة الأبحاث الحديثة، ويتوافق مع ما جاءت به كتب التراث العربي. بالإضافة إلى المنهج التاريخيّ الذي سيتتبع ورود مصطلح الأداة من أول وروده عند الأقدمين وصولاً إلى المحدثين، بهدف جمع الآراء وتحليلها للوصول إلى تحقيق هدف الدراسة.

تتميّز المكتبة العربيّة بغناها واتّساع الموروث النحويّ فيها، لذلك شكّلت للدراسة **مصدراً** ثريّاً للبحث والتحليل فالأدوات النحويّة جزء أساس من التراكيب النحويّة العربية، وإنْ لم يتفق النحاة القدامى والمحدثون على تعريفها وحدودها ومدى أهميتها، ويعدُّ كتاب "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" من أهم ما رفد البحث بمعلوماته، وكذلك كتاب "الجنى الداني في حروف المعاني" للمرادي، وبالإضافة إلى "دلائل الإعجاز" و"الجمل" لعبد القاهر الجرجاني الذي وضّح مفهوم الأداة بشكلٍ أكثر وضوحاً من سابقيه، ومن المحدثين محمد حماسة عبد اللطيف في كتابه "في بناء الجملة العربيّة " وتمام حسان في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" وإبراهيم أنيس في كتابه "من أسرار العربية".

أولاً: معنى الأداة لغةً:

جاء في معجم لسان العرب لابن منظور: "أدا: لكلّ ذي حرفة أداة، وهي آلته التي تقيم حرفته (....) وأداة الحرب سلاحها (...) والجوهري الأداة الآلة، والجمع أدوات، وأدّاه على كذا يؤديه إيداءً:

قوّاه عليه وأعانه. ومن يؤديني على فلان، أي من يعينني عليه " [١] لم يستعمل ابن منظور لفظة الأداة إلا للدلالة على معناها اللغويّ، وهو الآلة التي تقيم حرفة صاحب الحرفة. ولعلّ أهمّ ما نستطيع رصده من استعمالات القدامى لهذه اللفظة استخدام الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) في معجمه العين مفهوم الأداة، عند ذكره لـ (حيث) فقال: " هو أداة للرفع، يرفع الاسم بعده"[٢] وذكره مرّة ثانية عندما قال "كلّ حرفٍ أداة، إذا جعلت فيه ألفاً ولاماً صار اسماً فقوي وثُقُل"[٣] وهو يعني أن كلّ حرف هو أداة للربط، ويقول عن كلّ من (إلى) و(في): "حرفٌ من حروف الصفات"[٤] فهو يستخدم (حرف) لتدلّ على معناها الاصطلاحيّ للقسم الثالث من الكلم، أما لفظة (أداة) فكان يستخدمها لتدلّ على معناها اللغوي العام.

ثانياً: مفهوم الأداة عند النحاة: النشأة والتطوّر

جعل سيبويه (ت ١٨٠ هـ) الأداة مساويةً للحرف، وذلك عندما سمّاها "حرفاً جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[٥] وما يؤيّد ذلك ذكره لكلمة الأداة في باب حروف الإضافة إلى المحلوف به، يقول: "وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجرّ، وأكثرها الواو ثمّ الباء، يدخلان على كلّ محلوفٍ به" [٦]

والزجّاجيّ (ت ٣٤٠) عقد في كتابه "الإيضاح في علل النحو" باباً خاصّاً يتحدّث فيه عن خلافات النحاة في تحديد مفهوم الحرف، ولم يذكر شيئاً عن الأداة [٧] ومثله في ذلك ابن يعيش الذي تناول في كتابه "شرح المفصّل"[٨] طبيعة الحرف وحدوده دون ذكره للفظة الأداة. وتستمرُّ الخلافاتُ وتتشعّبُ بين العلماء الذين صنّفوا كتباً تحدّثوا فيها عن الحروف والأدوات، وجاؤوا في مرحلةٍ متقدّمةٍ من مراحل تطوّر علم النحو. وكان من أبرزهم ابن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦٨ هـ) في كتابه "مغني اللبيب عن كتب

---

(١) – جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب** ، مادة (أدا) ج ١٤ ص ٦٥.

(٢) – الخليل بن أحمد الفراهيديّ، **كتاب العين**، ج ٣ ص ٢٨٥.

(٣) – المرجع السابق نفسه. ج ٣ ص ٣٥٢.

(٤) – المرجع السابق نفسه. ج ٨ مادة (إلى) ص ٢٥٦. مادة في ص ٤٠٩.

(٥)– عمر بن عثمان بن قنبر سيبويه، **الكتاب**، ج ١ ص ١٢.

(٦)– المرجع السابق نفسه. ج ٣ ص ٤٩٦.

(٧) – ينظر: عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجيّ، **الإيضاح في علل النحو**، ص ٥٥.

(٨) – ينظر: موفّق الدين يعيش بن عليّ النحويّ بن يعيش. **شرح المفصّل**. ج ٥ ، ص ٢٥١– ٢٦٣.

الأعاريب"[١] والحسن بن قاسم المراديّ(ت٧٤٩هـ) في كتابه "الجنى الداني في حروف المعاني"[٢] إلا أنّنا لا نلمس في هذين الكتابين حدوداً واضحةً للأداة، وإنّما ذكر المؤلفان الحرف وما شاكله فلم يرد في متن الكتابين أو تمهيدهما شيءٌ واضحٌ عن الأداة؛ وإنّما جاءت ملتبسةً مع الحرف، متداخلةً معه. وكذلك ابن السّرّاج (ت ٣١٦ هـ) الذي أورد في كتابه "الأصول" في باب الحروف التي تأتي للمعاني "قد ذكرنا أوّل الكتاب ما يُعرف به الحرف، والفرقُ بينه وبين الاسم والفعل، وإنّما هي أدوات قليلةٌ تدخلُ في الأسماء والأفعال وتُحفظ لقلّتها"[٣]

يبدو من ذلك أنّ الأداة كانت تطلقُ بداية على الحرف فقط، ثمّ اتّسع مدلولها، فشملت بقيّة أنواع الكلمة بشرط مشابهتها الحرف، وهذا ما يظهر من قولِ الفرّاء (ت ٢٠٧ هـ) "إنّ العرب تجمع بين الشيئين من الأسماء والأدوات وإنْ اختلف لفظهما"[٤] لذلك نجدُ النحاة العرب يكثرون من استخدام عبارة (وما شاكلها) ويقصدون بها ما شاكل الحرف من أدوات لا تنتمي إلى الحرف، وليس أدلّ على ذلك من سيبويه في باب (عدة ما يكون عليه الكلم من العربية) الذي يعدُّ النواة لمن جاء بعده من النحاة ممن تحدّثوا عن الأدوات بما تشتملُ عليه من حرف واسم وفعل. والسيرافيّ (ت ٣٦٨هـ) في شرحه لهذا الباب يقولُ "بدأ سيبويه ففسّر ما كان على ثلاثة من الحروف، وما لا يتمكّن من الأسماء، وما يجري مجرى الأدوات"[٥] وهذا ما يدلُّ على أنّ المراد بالأدوات الحرف ثمّ حُمل على ما يجري مجرى الحرف في الكلام. ويعزز ذلك ويقوي هذه الدلالة ما ذكره سيبويه بشكلٍ غير مباشر تقسيمه للثلاثيّ؛ فهو يذكر حروفاً وظروفاً وأسماءً وأفعالاً؛ فالحرف جزء من الأدوات، أمّا الظروف التي ذكرها فهي: أمام، أنّى، أين إذا بعد، حيث، خلف، دون، سوى، فوق، عند قبل، قبالة، لدن، لما، حتّى. والأسماء هي: بعض، حسب، غير، كلّ، مثل نول، كيف. والأفعال: ليس، عسى وذكر سيبويه في خاتمة الباب "وإنّما كتبنا من الثلاثة وما جاوزها من غير المتمكّن الكثير الاستعمال وغيرها الذي تكلّم به العامة؛ لأنّه أشدّ تفسيراً؛ لأنه يوضح الأشياء فكأنّه تفسيرُ تفسيرٍ"[٦]

---

(١) – ينظر: عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاريّ المصريّ، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**. ص١١٤ – ١٢١

(٢) – ينظر: الحسن بن القاسم المراديّ، **الجنى الداني في حروف المعاني**. ص ١٢٢

(٣) – محمد بن سهل بن السّرّاج، **الأصول في النحو**، ج ١، ص ٢١٦.

(٤) – أبو زكريا يحي بن زياد الفرّاء، **معاني القرآن**، ج ٣ ص ٨٥.

(٥)– ينظر: أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ص ٥ – ١٩٢.

(٦) – سيبويه، **الكتاب**، ج ٤ ص ٢٢٩ – ٢٣٥.

أمّا عبد القاهر الجرجانيّ (ت ٤٧١ هـ) فقد أضاف إلى الأدوات أفعالاً ذكر أنّها تجري مجرى الأدوات، وتختصُّ بأحكامٍ مختلفةٍ حددها في أربعةِ مجموعاتٍ هي كان وأخواتها وأفعال المقاربة وفعلا المدح والذّم وفعلا التعجّب[١].

تابعه في ذلك ابن درستويه (ت ٣٤٧ هـ) عندما ذكر نعم وبئس بقوله: "لما غُيّرا عن أمثلة الأفعال، وأُجريا مجرى الأدوات ضارعا الحرف"[٢] والذين جاؤوا بعدهم من النحاة سعوا سعيهم في إدراج الحرف وما شابهه في الأدوات فقالوا: أدوات الاستثناء وتقسم إلى أسماء وأفعال وحروف وأدوات الاستفهام منها الحرف والاسم، وكذلك الشرط فيه حروف وأسماء وظروف.

وقد اهتمّ بعض النحاة بالحرف وحده، وأولوه عنايتهم كالمالقيّ (ت ٧٠٢ هـ) في رصف المباني في شرح حروف المعاني[٣]، وتابعه في ذلك المراديّ في الجنى الداني في حروف المعاني، وهما ممن خصصوا كتبهم للحرف فقط، ولم يذكر سواه إلا عن اضطرار تفرضه طبيعة المادة العلمية، ليأتي بعدهما ابن هشام الأنصاريّ، الذي تنبّه إلى هذا الخلط بين الحرف والأداة، فاستخدم عوضاً عنهما كلمة المفردات، ليُدخل فيه ما تضمّن معنى الحرف من الأسماء والظروف وبعض الأفعال ليعبّر بذلك عن معنى الأداة، وعلّل ذلك بقوله: "ربّما ذكرت أسماء غير تلك لمسيس الحاجة إلى شرحها"[٤] ممّا يعني أنّ الأداة عنده تشمل الحرف وغيره، وهي مختلفة عنه، وإنْ كان جزءاً منها. والسبب في ذلك اشتراك الأدوات بين أنواع مختلفة من الكلمة فمنها ما تشترك في الحرفيّة والاسميّة مثل: منذ، ومنها ما تشترك بين الحرفية والفعلية مثل: حاشا، خلا، عدا. وهذا ما جعل كثيراً من المحدثين يستخدمون مصطلح الأداة عندما يعبّرون عن كلمات اشتركت في الفعلية والاسمية أو الظرفيّة.... وذلك خوفاً من اللبس في الكلام، وابتعاداً عن الإسهاب في الشرح مما يعني أنّهم يؤيدون شموليتها.

ثالثاً: الأداة عند المحدثين:

إذا كانت هذه الحال عند القدامى فإنّ المحدثين لم يجدوا حرجاً في الخروج عن التقسيم الثلاثي للكلم العربي، بعد أن وجّه بعضهم له سهام نقدهم، وفي طليعة هؤلاء المحدثين إبراهيم أنيس الذي عاب على علماء النحو القدامى قناعاتهم بذلك التقسيم، واتهمهم بتقليد اليونان؛ إلا أنّ كلامه هذا ربّما جانب

---

(١) – ينظر: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمّد الجرجانيّ، **الجمل في النحو**، ص ٦٢ وما بعدها.

(٢) – عبد الله بن جعفر بن درستويه، **كتاب الكُتّاب**، ص ٥٧.

(٣) – ينظر أحمد بن عبد النور المالقيّ، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**. ص ٢٨٤

(٤) – ابن هشام الأنصاريّ، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص ١٧.

التّحليل المنطقيّ السليم، ويرفضه واقع الحياة العربية فالعلماء القدامى عندما قعّدوا للنحو اعتمدوا على استقراء لغة العرب، واستنباط القواعد منها، فضلا عن أنّ منطق العقل السليم يقود إلى هذا التقسيم، خاصة وأنّ ما توصّلوا إليه يُعدّ في مرحلة بداية النحو، وما تقسيم إبراهيم أنيس للكلم إلا باعتماده على أسس مغايرة لما اعتمدوه، فقد قعّد علماء النحو للغة عن طريق اعتمادهم على المبنى؛ أي كلام العرب وسليقتهم، واعتماد إبراهيم أنيس جاء على المعنى الذي يتضمّنه المبنى، ولما كانت المنطلقات مختلفة؛ جاءت النتائج متغايرة، إلا أنّ هذا لا يعني بحال من الأحوال مجانبة أحد هذين الطرفين للصواب بل إنّهما مكملان لبعضهما البعض.

ويقترح إبراهيم أنيس أسساً جديدة لتقسيم الكلم فيذكر أنّ المعنى والصيغة ووظيفة اللفظ في الكلم هي الأسس الثلاثة التي يجب ألا تغيب عن الأذهان حين التفريق بين أقسام الكلم؛ لذلك جاء تقسيمه مشتملاً على: "الاسم، الضمير الفعل، الأداة" [١] فقد رأى أنّ الأداة اشتملت على كلّ ما بقي من ألفاظ العربية التي لا تتضمنها الأقسام الثلاثة الأولى، فهي عنده تتضمّن حروف المعاني وكذلك الظروف وغيرها، ومع ذلك يظلّ مفهوم الأداة غير واضح المعالم عنده؛ فقد غدا عنواناً عاماً، يحتوي على كلّ ما لم يجد له هو تصنيفاً، وبذلك يكون إبراهيم أنيس قد عاب على القدامى ما وقع هو نفسه فيه؛ فلم يخلص إلى وضع تعريف جامعٍ مانعٍ لمفهوم الأداة.

أمّا الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف في معرض حديثه عن بناء الجملة وعوارضها فيعلّق: " وأودُّ أنْ أُشير إلى أنّ هذه العوارض غالباً ما تكون بإضافة عنصرٍ إلى بناء الجملة، والأصل أنْ يكون هذا العنصر أداةً حرفيّة؛ لذلك لا تكون هذه الأداة أحد عناصر البنية الأساسية للجملة الاسميّة أو الفعليّة؛ لكن هناك كثير من الأسماء التي تقوم بوظيفة الأداة، وهي في نفس الوقت تمثّل عنصراً من عناصر مكونات الجملة، ويمكن لذلك تسميتها بالأدوات الاسميّة، كما أنّ هناك بعض الأدوات التي تأتي على صيغة الفعل، وتتصرّف تصرفه، ويمكن تسميتها بالأدوات الفعليّة، وقد يكون بناء الجملة خالياً من الأداة تماماً"[٢] وعليه فقد توصّل إلى أنواع الأداة؛ ومنها الحرف والفعل والاسم؛ وظيفتها إضافة معنى إلى الجملة، وبرأيه قد تستغني الجملة العربية عن الأداة، وتكون خالية منها مما يعني أنّ الأداة عنده تقوم بوظيفة محددة لها أثرٌ في إحداث معنى جديد على تركيب الجملة، مصنّفاً إياها تبعاً للمعنى وليس الوظيفة.

---

(١) – ينظر: إبراهيم أنيس، **من أسرار العربية**، ص ١٩٤ – ١٩٥.

(٢) – محمد حماسة عبد اللطيف، **في بناء الجملة العربيّة**، ص٣٢١.

وبرز من المحدثين مَن قسّم الأداة تبعاً للمعنى، ومنهم مهدي المخزومي الذي وجد فيها أداة للتعبير، وصنّفها على هذا الأساس، وأدوات التعبير عنده: " كلمات بعضها مؤلّف من حرف، أو حرفين وبعضها مؤلّف من أكثر من حرفين وتتألّف من هذه الأدوات طوائف، تشترك كلّ طائفة منها في معنى خاص تؤديه. ولا يعني اشتراك الطائفة الواحدة في المعنى الخاص أنّ أدواته كلّها بمنزلة واحدة من حيث الأصالة في تأدية المعنى، فبعضها أصل، وهو ما يستفاد منه ذلك المعنى أصالةً وبعضها تضمّن معنى الأصل فأدّى وظيفته، وإن كان له قبل تضمُنه معنى الأصل معنى آخر، واستعمال آخر، ووظيفة أخرى يؤديها في أثناء التأليف وهذا المعنى الذي تؤديه هذه الأدوات في أثناء اتّصالها بالجملة هو ما كان يعنيه الدارسون من مصطلح (المعنى الحرفيّ) ويعنون بالمعنى الحرفيّ: المعنى العام الذي يعرض للجملة، ولا دلالة للأداة عليه قبل أن تتآلف مع أجزاء الجملة في تأليفٍ متماسكٍ" [١] وهو بذلك يعدُل عن مصطلح الحروف إلى الأدوات، معرّفاً الأداة بأنّها ما لا يدلُّ على معنى إلا في أثناء الكلام، وذكر أنّ الأدوات كلمات إذا أُخذت مفردة غير مؤلفة فليس لها دلالة على المعنى، ولا تدلُّ على معانيها إلا من خلال الجملة، على العكس من الأسماء والأفعال، فدلالتها على معانيها بادية حتى وإنْ لم تدخل في تركيب"[٢] وأشار أيضاً إلى أنّ ما تؤديه الأدوات هو التعبير عن المعاني العامة التي تطرأ على الجمل حسب سياق الكلام وذكر من المعاني الاستفهام وله أدواته، والنفي وله أدواته، ومثلهما الشرط والتوكيد. وبذلك تكون الأداة عنده قسماً قائما بذاته.

يعدُّ الدكتور تمام حسّان في طليعة المحدثين الذين فصلّوا في مصطلح الأداة، فعرّفها بقوله: " الأداة مبنى تقسيميّ يؤدي معنى التعليق، والعلاقة التي تعبّر عنها الأداة، إنّما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة" [٣] فقسّمها إلى: "الأداة الأصليّة وهي الحرف ذات المعاني كحروف الجرّ والنسخ والعطف إلخ، والأداة المحوّلة كالأدوات الظرفيّة التي تتصدّر جملة الشرط أو الاستفهام والأسماء النكرات التي تستعمل لإبهامها استعمال الحرف، والنواسخ الفعليّة التي تستخدم لنقصها استعمال الحرف أو الضمير كنقل من وما وأي إلى معاني الشرط والاستفهام والمصدريّة والظرفيّة" [٤] وذكر مصطلح الأداة مباشرة عندما عرّف الكلمات التركيبية بأنّها " قسمٌ من الكلمات التي تعبّر عن معانٍ عامّة غير مفردة كالحرف

---

(١) – مهدي المخزومي، **في النحو العربيّ نقدٌ وتوجيه**، ص ٢٣٠-٢٣١.

(٢) – ينظر: محمد مهدي المخزومي، **في النحو العربي قواعد وتطبيق**، ص ٣٧-٤٥.

(٣) – تمام حسّان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص ١٢٣.

(٤) – ينظر: المرجع السابق نفسه، الصفحة نفسها.

والأدوات والضمائر والظروف الجامدة"[١] ووضّح وظيفتها في الجملة بكونها أداةً للربط "معناها ينسحبُ على كلّ ما دخل في حيّزها من عناصر الجملة؛ أي أنّ كلّ ما دخل في حيّز النفي مثلاً فهو منفيّ، واشتراك عناصر الجملة في معنى النفي الحادث بسبب تقدّم الأداة؛ يجعل الأداة سبباً في هذا الاشتراك، بمعنى أنّها ربطت بين عناصر الجملة بتشريكها في معنى النفي فأحكمت الصلة بين هذه العناصر، فلم يعد يخرج عن معنى النفي منها شيء إلا أن يكون ذلك بأداة استثناء أو استدراك ونحوهما"[٢] وقد ارتبط مفهوم الأداة بنظرية التعليق عنده فالأدوات عنده جميعاً " لا تدلّ على معانٍ معجميّة؛ لكنّها تدلّ على معنى وظيفيّ عامٍ هو التعليق، ثمّ تختصُّ كلُّ طائفة منها تحت هذا العنوان العام بوظيفة خاصة كالنفي والتأكيد وهلم جرا حيث تكون الأداة هي العنصر الرابط بين أجزاء الجملة كلّها، حتى يمكن للأداة عند حذف الجملة أن تؤدي المعنى كاملاً كالذي نراه في عباراتٍ مثل (لِمَ، عمّ، متى، أين، ربّما، إنْ، لعلّ، ليت، لو...الخ) فيكون المعنى الذي تدلّ عليه هذه الأدوات هو معنى الجملة كاملة، وتحدده القرينة بالطبع"[٣].

بالإضافة إلى ذلك توسّع الدكتور تمام في تفصيله للأداة، فذكر سماتها من حيث المعنى والمبنى، وذلك حتى يتمّ تمييزها عن سواها من أقسام الكلم ومما ذكره من مميزاتها:

١- الرتبة فكلّ أداة في اللغة الفصحى تحتفظ برتبة خاصة وتعدّ هذه الرتبة قرينة لفظية تعين على تحديد المعنى المقصود بالأداة.

٢- الافتقار إلى الضمائم فلا يكتملُ معناها إلا بما تربطه.

٣- طريقة الرسم الإملائيّ فإذا اتصلت بقي معناها، وكذلك إذا انفصلت، وحتى إن حُذفت بقي ما بعدها دالاً على معناها.

٤- من حيث التعليق؛ وهو الوظيفة التي تؤديها الأدوات جميعاً.

٥- من حيث المعنى الجُمليّ فالأداة حين تحمل تلخيص أسلوب الجملة؛ قد تحمله إيجاباً بوجودها أو سلبيّاً بعدمها، حين تقوم القرينة على المعنى المراد مع حذف الأداة، وذلك كالاستغناء عن أداة الاستفهام عند الاتكال على قرينة النغمة [٤]

---

(١) – ينظر: تمام حسان، **مقالات في اللغة والأدب**، ج ١ ص ١٤٤.

(٢) – المرجع السابق نفسه، ص ١٧٨.

(٣) – تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص ١٢٥.

(٤) – ينظر: المرجع السابق نفسه، الصفحات ١٢٥ – ١٢٨.

وجاء بعده تلميذه مصطفى الساقي الذي أيّد الأقسام التي ذكرها أستاذه تمام إذ يقول " وعلى ذلك فستكون أقسام الكلم عندنا سبعة هي ١- الاسم ٢- الفعل ٣- الصفة ٤- الخالفة ٥- الضمير ٦- الظرف ٧- الأداة" [١] وذكر أنّ الأدوات جميعاً هي أحد مباني التقسيم لا تدخل في علاقات اشتقاقيّة، فليس لها صيغٌ معينة، وظيفتها الأساسية التعليق بمعنى أنّ الأداة تحمل وظيفة الأسلوب أو الجملة، وهذا هو معناها الوظيفيّ، وتشترك جميعاً في دلالتها على معانٍ وظيفية خاصة بجانب المعنى الوظيفي العام، وهو التعليق "ذلك أنّ الأداة وما بُني من الشبه المعنويّ بها لا يؤديان معانٍ معجميّة، وإنّما معانٍ وظيفية في السياق" [٢].

إلا أنّه خالف أستاذه في تقسيم الأداة فتجده يُعلّق على هذا التقسيم: "ولو أخذنا بما ورد عن تقسيم الأداة فيما قاله الأستاذ تمام إلى أصلية ومحوّلة لوقعنا في بعض الاضطراب؛ لأننا في هذه الحالة نتجاهل حقيقة تعدد المعنى الوظيفيّ للمبنى الواحد، ثمّ إننا لم نعتبر(كم) و(كيف) من الأسماء لنقول —كما قال الأستاذ تمام — بعد ذلك إنّها قد تحوّل من الإسميّة إلى الأداة في الاستعمال" [٣] وهو يرى هنا أنّ الأستاذ تمام قد وقع في الاضطراب نفسه الذي وقع فيه القدماء؛ وذلك من خلال تقسيمه للأداة؛ لأنّ الاعتماد على الشكل – برأيه — ليس كافياً لتحديد الأقسام والفصل فيما بينها؛ بل يجب أن يتوافر معه تحديد المعنى الوظيفيّ لذلك يعرّف الأداة بقوله "هي كلمة تؤدي وظيفة نحويّة عامة، وهذه الوظيفة تتضح بالتعبير عن المعنى النحويّ العام للجمل والأساليب" [٤]

بناءً على اعتماده على الأداء الوظيفي قسّم الأدوات إلى: "أولاً: ما يسمّى عند النحاة بحروف المعاني، وهي على خمسة أنواعٍ: أحاديّة و منها الهمزة والكاف. ثنائية ومنها أم ولن. ثلاثيّة ومنها إذن وسوف. رباعيّة ومنها حاشا وكأنّ. خماسيّة وهي لكنّ. ثانياً: بقيّة أدوات الاستفهام التي كانت تعدّ عند النحاة من الأسماء، وهي مَن، وما، وأي ومتى، وأيان، وأين، وأنّى، وكيف، وكم. ثالثاً: بقيّة أدوات الشرط التي كانت تعدّ عند النحاة من الأسماء، وهي: من، وما، ومهما، وأي، وأين، وأنى، وحيثما، ومتى، وأيان

(١) – فاضل مصطفى الساقي، **أقسام الكلم من حيث الشكل والوظيفة**، ص ٩٣.

(٢) — المرجع السابق نفسه، ص ٢٠٦.

(٣) — فاضل مصطفى الساقي، **أقسام الكلم من حيث الشكل والوظيفة**، ص ٢٢٦.

(٤) — المرجع السابق نفسه، ص ٢٦٢.

وكيفما. رابعاً: كان وأخواتها وكاد وأخواتها. خامساً: أداة التعجّب (ما) و(كم) الخبريّة التي تفيدُ معنى التكثير" [١]

ليخلص بعد ذلك إلى تحديد مميزات الأداة، فاصلا ما بينها وبين سواها:

"١- لا توصف ولا يوصف بها، فلا تكون مسنداً ولا مسنداً إليه، ولا يخبر بها ولا يخبر عنها.

٢- تؤدي وظيفة التعليق ووظيفة الربط بين أجزاء الكلام، وتعبّر عن العلاقات السياقية.

٣- لا تدخل في جدولٍ تصريفيّ أو إسناديّ، وليس لها صيغة معينة.

٤- رتبة أدوات الجمل الصدارة دائماً، ورتبة حروف المعاني التقدّم على مدخولاتها.

٥- لا يأتلف من الحرف والفعل كلام، ولا يأتلف من الحرف والاسم كلام، ولا يأتلف من الحرف والحرف كلام

٦- لا تثنى ولا تجمع ولا تنوّن ولا تضاف ولا تقبل أداة التعريف (ال)

٧- تتسم بالبناء ما عدا (أي)

٨- لها نظام إملائيّ خاصٌّ.

٩- تفتقر بشكلٍ متأصّل إلى الضمائم.

١٠- يدلّ بعضها على الزمن دلالة معجميّة.

١١- لا تقبل علامات الأسماء أو الصفات أو الأفعال على أية حالٍ [٢]

ويرى الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح أنّ حروف المعاني "كلمة محسوسة بُنيت بناءً لازماً، وظيفتها تخصيص دلالة الأسماء والأفعال، وقد يقوم بعضها مقام الأسماء والأفعال من حيث المعنى والإفادة، فتعدُّ في أحد هذين القبيلين، إلا أنّها تبنى بناءً لازماً كالأدوات الأخرى " [٣] فهو يرى أنّ حروف المعاني جزء من الأدوات النحوية، تلتقي معها في البناء، إلا أنّه يرى أنّ الأداة مبنية دائماً شأنها شأن حروف المعاني، وبذلك تخرج (أي) عنده وهي أداة استفهام وشرط من باب الأدوات لأنها أداة مُعربة.

ولم يبتعد مفهوم المحدثين للأداة كثيراً عن المفهوم الذي حدده النحاة القدامى للحرف، فهي "ليست أكثر من وسائلٍ وظيفتها التعبير عن العلاقات الداخليّة بين أجزاء الجملة" [٤] وهذا ما قصده هنري

---

(١) – ينظر:المرجع السابق نفسه ص ٢٦٤ – ٢٦٥.

(٢) – ينظر: المرجع السابق نفسه. ٢٦٧- ٢٦٨.

(٣) – عبد الرحمن الحاج صالح، **أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية**، مجلة اللسانيات، ص ٣٤.

(٤) – ستيفن أولمان، **دور الكلمة في اللغة**، ص٥٨.

سويت حينما تبنّى مصطلح (كلمات كاملة (Full words) ومصطلح أدوات (Form words) للتعبير عن نوعين من الكلمات في اللغة القسم الأوّل (الكلمات الكاملة) يمثّل كلمات لها مضمون أكثر تحديداً وغنى من القسم الثاني (الأدوات) التي تعدّ في مكانة وسطى بين (الكلمات الكاملة) و(العناصر النحوية) وبرأي ستيفن أولمان "ليست هناك حدود دقيقة بين النوعين" (١)

ومن هنا، يظهر التطوّر الدلالي لمصطلح الأداة، فقد كانت بداية تطلق على الحرف ثمّ أصبحت تطلق على الحرف إذا اختلط بغيره من الكلمات، وأشبهت الحرف في بعض خصائصها ووظائفها، لذلك كان حرياً بالدراسة أن تحدد خصائص الحرف وتبين ما شاكلها من كلمات تدلّ عليه في بعض خصائصها، وذلك بهدف الوصول إلى مفهوم واضح للأداة النحوية وما تقوم عليه بنيتها الدلالية، وما تتميز به من خصائص تفصلها عن غيرها؛ لتغدو بذلك مصطلحاً ذا بنية ووظيفة خاصة بها تلتقي مع غيرها، وتفترق عنها في الوقت نفسه.

رابعاً: الفرق بين الأدوات النحوية وحروف المعاني:

تميزت حروف المعاني عند علماء النحو بخصائص متعددة، منها ما دلّ على معناها وأخرى شملت لفظها، وثالثة تطرّقت لرسمها. يمكن إجمالها بالآتي، ومقارنتها بالأداة، للوصول من خلال هذه الخصائص إلى مصطلح الأداة:

١- تشترك حروف المعاني مع الأداة بكونها مبهمة غير مختصّة، فمن الحروف(لا) التي تدخل على الجملة الاسميّة فتعمل عمل إنّ مرّة، وتدخل على الجملة الفعليّة فتعمل عمل ليس، ومن الأدوات: أدوات الاستفهام الحروف منها والاسماء، تدخل على الجملتين الفعليّة والاسمية على حدّ سواء.

٢- الحروف جامدة لا تتصرّف، وقد أشبهتها الأدوات في ذلك، هذا ما أورده سيبويه في باب (عدة ما يكون عليه الكلم) عندما تطرّق لموضوع التمكّن وعدم التمكن وقد ذكر فيه ما أشبه الحرف في المعنى وعدم التمكن بقوله: " وما جاء من الأسماء غير المتكمنة على حرفين أكثر مما جاء من المتمكنة على حرفين نحو: يدٍ ودمٍ؛ لأنّها حيثُ لم تمكن ضارعت هذه الحروف؛ لأنّه لم يُفعل بها ما فُعل بتلك (الأسماء

(١) – المرجع السابق نفسه، ص ٥٦.

– ينظر: جون لاينز، اللغة والمعنى والسياق، ص ٦٠– ٦٥.

– وينظر: (ج) فندريس، **اللغة**، ص ١٥٥.

المتمكنة) ولم تُصرّف تصرّفها" [١] وهذا ما ينطبق على الأفعال أيضاً فالتصرّف "هو اختلاف أبنيته باختلاف أزمنته" [٢] وقد أشبهت بعض الأدوات الاسميّة والفعليّة الحروف في عدم تصرّفها

أمّا فيما يتعلّق بالظروف التي تشبه الحرف، وربّما يدخل بعضها على الأداة، فنجدُ عند ابن السيّد تعليقاً على ذكر ابن قتيبة غير الحرف في باب (الحروف التي تأتي للمعاني) يقول: "وذكر في الباب (عسى) وهو فعل وذكر (كلا وكلتا) وهما اسمان، وذكر فيه (متى) و(أنّى) وهما ظرفان، والظرف نوع من الأسماء، وإن كانت مشتملة على غيرها، ووجه العذر في ذلك أن يُقال: إنّما استجاز ذكر هذه الأشياء مع الحروف لمضارعتها لها بالبناء وعدم التّصرّف؛ لأنّ (كلا وكلتا) مشبهات في انقلاب ألفهما إلى ياء مع المضمر بـ (إلى) و(على) فلما ضارعت حروف المعاني ذكرها معها" [٣] وبذلك تكون الظروف المبهمة وأفعال المدح والذّم والتعجب في الأدوات، أمّا حديثه عن كلا وكلتا فإنّهما إنّما أشبها الأدوات في افتقارهما إلى المضاف إليه حتى يوضح معناهما، وقد أورد سيبويه فيما نقله عن الخليل " وسألت الخليل عمّن قال: رأيت أخويك ومررت بكلا أخويك، ثمّ قال مررت بكليهما، فقال جعلوه بمنزلة (عليك) و(لديك) في الجرّ والنّصب؛ لأنّهما ظرفان يستعملان في الكلام مجرورين ومنصوبين.... وإنّما شبّهوا (كلا) في الإضافة بـ (على) لكثرتهما في كلامهم، ولأنهما لا يخلوان من الإضافة، وقد شبّه الشيء بالشيء، وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء" [٤]

٣- الأصل في الحروف أن تكون عاملة، وأن يعمل الحرف المختصّ، كحروف الجزم ونواصب المضارع، إلا أنّ هناك المهمل منها مثل حروف الاستفهام (هل والهمزة) وحروف الشرط (لو، لولا) إلا أنّ الأصل فيها أن تكون عاملة، فالعمل هو ما تشترك فيه الأداة والحرف.

٤- الأصل في الحرف ألا يقبل علامات الأسماء؛ لذلك وصفه سيبويه بأنّه " ما ليس باسم ولا فعل" [٥] أو "ليس باسم ولا فعل"[٦] وكذلك الأدوات الاسميّة لا تقبل علامات الحرف والفعل، والأدوات الفعليّة لا تقبل علامات الحرف والاسم.

---

(١) – سيبويه. الكتاب، ج ٤ ص ٢٢٧.

(٢) – ابن عصفور الإشبيلي، **شرح جمل الزجاجيّ**، ج ١ ص ١١٥.

(٣) – ابن السيد البطليوسي، **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب**، ج ٢ ص ١٢٦.

(٤)- سيبويه. الكتاب ج ٣ ص ٤١٣.

(٥) – سيبويه. الكتاب ج ١ ص ١٢.

(٦) – المرجع السابق نفسه ج ١ ص ٤١٩.

٥- الحرف لا يحمل معنى في نفسه؛ لأنه يفتقر إليه، ويحتاجُ إلى ما يأتي قبله أو بعده ليوضح معناه، والأداة مثله لا تحمل معنى في نفسها، فالأدوات نحو: غير وسوى تحتاج إلى ما تضاف إليه حتى تكتسب المعنى، وهذا ما ينطبق على أدوات المدح والذّم.

٦- حروف المعاني لا يدخل عليها عاملٌ فتتأثّر به، إلاّ أنّ الأدوات تفترق عنها بكونها قد تنوب عن العامل. فـ (ليت) تنوب عن الفعل أتمنّى؛ لأنّها تحمل معناه، وكذلك (لعلّ) تنوب عن الفعل (أترجى) للسبب ذاته.

٧- حروف المعاني تكثر زيادتها وحذفها من الكلام، وإن كان هذا خلاف القياس[١] فحروف الجر لها مواضع للزيادة، حددها علماء النحو. وكذلك الأدوات قد تأتي زائدة وقد تحذف، والسبب في ذلك شبهها لحروف المعاني.

٨- تتميّز حروف المعاني بكونها مبنيّة دائماً، والأسماء بُنيت لشبهها الحرف في اللفظ والمعنى، إلا أنّ الأدوات تختلف عنها فليس كلّ ما هو مبنيّ أداة، وإلا كان لزاماً علينا أن ندخل أسماء مثل (خمسةَ عشرَ...) وغيرها من الأسماء المبنية في الأداة، وهذا ما هو مُجانب للصواب من حيث المعنى.

٩- حروف المعاني قد تكون حرفاً واحداً كـ(باء الجرّ وواو العطف)، وقد تأتي حرفين مثل(أم)، وقد تأتي على ثلاثة أحرف مثل (ثمّ، سوف)، أو أربعة حروف مثل (حتّى، لولا) أما الأدوات الاسمية فلا تأتي حرفاً واحداً أبداً.

١٠- حروف المعاني يجوز أن تتصل بالكلمة رسماً، وإن كانت في حكم المنفصل؛ لأنّها يمكن أن تنفصل[٢] أمّا الأدوات سوى بعض الحروف فلا تتصل بغيرها.

نخلص ممّا سبق أنّ الأداة كلمة تدلّ على معنى في غيرها، تشبه حروف المعاني في بعض خصائصها ووظائفها، وتُعدّ حروف المعاني في بعض أنواعها أدوات؛ لأنّها تحقق وظيفة الربط، إلا أنّ الربط لا يشمل الحروف جميعها، فهناك حروف لا تربط مثل لام الابتداء؛ لأنّها " ليست مما يُضمّ به الشي إلى الشيء"[٣] وعليه فليست حروف المعاني كلّها أدوات، وعلى الرغم من أنّ مصطلح الحرف كان الأسبق في الظهور

---

(١) – ينظر لبيان ذلك: ابن جني، **الخصائص**، ج ٢ ص ٣٧.

– شرح المفصّل لابن يعيش ج ٨ ص ١١٦.

– ابن مالك السيحاني الأندلسي، **شرح الكافية**، ج ٢ ص ١٦٤.

(٢)- ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ج ٤ ص ٤٢٧.

(٣) – سورة البقرة: الآية ٣٤.

عند النّحاة من مصطلح الأداة، إلا أنّ مصطلح الأداة قد مرّ بتحولات ومراحل حتى بلغ مرحلة قريبة من الاستقرار على يد المحدثين، فأضحى الحرف يطلق على ألفاظ الأبواب التي تتضمّن الحروف فقط كباب حروف العطف وباب حروف الجر وباب الحروف المشبهة بالفعل. أمّا الأداة فهي أعمّ وأشمل إذ تطلق على ألفاظ تشمل الحرف والاسم والظرف.

وظائف الأدوات النحوية:

تنهض الأدوات النحوية بوظيفة مهمة في النّص، فهي تربط أجزاء الكلام بعضه ببعض، فكلّ جملة في اللغة تؤدي إلى الجملة اللاحقة، ويتحقق هذا التعالق بوساطة الأداة، وهذا الترابط هو ما يحقق للنّص تماسكه، وقد ذكر أبو البركات الأنباريّ أنّ الحروف تقوم بدورٍ كبير في المعنى والمبنى، ويمكن تقسيمها إلى ستة أقسامٍ:

"الأوّل: ما يغير اللفظ والمعنى مثل (ليت) فتغيير اللفظ يجعلها تنصب الاسم وترفع الخبر.

الثاني: ما يغير اللفظ دون المعنى مثل (إنّ) فتأكيد الشي لا يغير معناه.

الثالث: ما يغير المعنى دون اللفظ مثل (هل).

الرابع: ما يغير اللفظ والمعنى، ولا يغير الحكم كاللام في قولهم (لا يدي لزيدٍ) غيرت اللفظ بجرٍ الاسم، وغيّرت المعنى بإفادتها الاختصاص، ولم تغير الحكم؛ لأنّ حذف النون للإضافة، وقد بقي الحرف بعد دخولها كما كان قبل دخولها.

الخامس: ما يغير الحكم ولا يغير اللفظ والمعنى كاللام في قوله تعالى ﴿إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنّك لرسول الله والله يعلم إنّك لرسوله والله يشهد أنّ المنافقين لكاذبون﴾[1] فاللام علّقت الحكم؛ لأنّها علّقت الفعل عن العمل.

السادس: ما لا يغير لفظاً ولا معنى ولا حكماً ك (ما) الزائدة" [2]

تتنوّع طرق تأدية المعاني عبر الأدوات، فهناك أدوات تدلّ على المعنى في المفرد كأدوات الجرّ، أو الجملة كأدوات النفي والاستفهام، أو في جملتين تربط بينهما كأدوات الشرط التي أشبهت إن الشرطية في المعنى فحُملت عليها، وقد وصفها المبرّد بقوله "وإنّما اشتركت فيها الحروف والظروف والأفعال؛ لاشتمالها هذا المعنى على جميعها، فحرفها الأصل (إنْ) وهذه كلّها دواخل عليها لاجتماعها، وكلّ باب أصله شيء

(١)– المنافقون الآية ١.

(٢) – ينظر: أبو البركات الأنباري، **أسرار العربية**، ص ١٧ – ١٨.

واحد ثمّ تدخل عليه دواخل لاجتماعها في المعنى"[١] والمعنى هو الأصل في الأدوات فـ (ليس) أداة لأنها تحمل معنى (ما) النافية و(أظن) يحمل معنى (قد) مع الفعل المضارع، إلا أنّ ذلك مرهون بالمعنى، فلا تعدّ (أرجو) بمعنى لعلّ؛ لأنّها تحمل المعنى في ذاتها، ويؤيد ذلك ما ذكره ابن يعيش في حديثه عن (عسى): " جرت مجرى الحرف؛ لدلالتها على معنى في غيرها، إذ الأفعال تدلُّ على معنى في نفسها لا في غيرها فجمُدت لذلك جمود الحرف"[٢] ومن هنا، جاز أن تعدّ الأفعال الناسخة أدوات؛ لأنّها وإن لم تكن جامدة فإنّها تدلّ على معنى في غيرها.

كما أنّ الأدوات تحقق وظيفة الاختصار في الكلام؛ لأنها تحلّ محلّ الأفعال، وتعمل عملها، مثل قوله تعالى: ﴿وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس﴾ [٣] فالأداة (إلا) حلّت محل الفعل (أستثني) وتدخل بعض الأدوات على الكلام لتقوية معناه وتوكيده مثل الأدوات الزائدة.

النتائج:

إنّ علماء النحو القدامى لم يذكروا مصطلح الأداة بشكلٍ مفصّلٍ، ولم يُحددوا كُنهها، أو يتعرّضوا لتفاصيلها بما يجعلها جزءاً من الكلم في اللّغة العربيّة، وإنّما جاءت هذه التسمية عفو الخاطر، وذلك مردُّه انتماء الأداة إلى أكثر من باب نحويّ، ولم يكن مفهوم العامل النحويّ قادراً على إزالة اللبس أو الغموض الذي يعتريها من جهة المعنى، خاصةً وأنّها جاءت مشاكلة لحروف المعاني، فاشتدّ اختلاطها بها، حتى ظنّ البعض من المحدثين أنّها جزء منها، ولم ينتبهوا إلى تفاصيلَ دقيقة، وردت في بطون الكتب النحويّة التراثيّة تشير بشكلٍ أو بآخر إلى أنّها قسمٌ خاصٌّ منفردٌ بنفسه. إلا أنّ بعض المحدثين حاول أن يستخرج من كتب التراث ما يستضيء به ليعيد فصل أقسام الكلم معتمداً على المعنى متخذاً من العامل النحوي رديفاً يُسعفه في الفهم، وحاولوا إيجاد بعض الحدود التي تتميّز بها الأداة عن سواها، فوجدوا أنها لا تقبل علامات الاسم كالتعريف، كما أنّها لا تقبل علامات الفعل، وليس لها مرتبة نحويّة مستقرّة، وإنّما تتنوّع بتنوّع الجمل نفسها، وبحسب المعنى الذي تعدّ وسيلةً لإيصاله، زد على ذلك أنّها مبنية دائماً، وشذّ عن ذلك (أيّ) فهي معربة، وبما أنّ الأدوات تخدم المعنى بالدرجة الأولى وليس المبنى؛ فإنّها قد تحذف؛ ولكن إن حُذفت يبقى ما يدلّ عليها، حتّى لا يختلّ المعنى، كما أنّها لا تحمل دلالة على الزّمن، وتأتي جامدة

(١) – ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٤-٥.

(٢) – المبرّد: **المقتضب**، ج٢ ص ٤٥.

(٣) – ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج ٧ ص ١٦٦.

غير متصرفة، ولا تثنى ولا تجمع، ولا يدخل عليها عاملٌ يُؤثر عليها، تكتسب معناها من السياق، إلاّ أنّها لا تحمل معنى في نفسها، وإنّما تعدّ جسراً يصل أقسام الكلم، ويحقق الانسجام النّصيّ.

قائمة المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم**.

١- الأنباري، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد النحوي، **أسرار العربية**، تحقيق بهجت البيطار، د.ط،، دمشق: مطبوعات المجمع العلميّ العربي، مطبعة الترقّي، ١٩٥٧

٢- أنيس، إبراهيم، **من أسرار العربية**، الطبعة الثانية، القاهرة، د.م، ١٩٥٨.

٣- أولمان، ستيفن، **دور الكلمة في اللغة**، ترجمة د. كمال محمد بشير، الطبعة العاشرة، مكتبة الشباب، د. م، ١٩٨٦

٤- الجرجانيّ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمّد ، **الجمل في النحو**، تحقيق يسرى عبد الغني عبد الله، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان: دار الكتب العلميّة ، ١٩٩٠.

٥- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، **دلائل الإعجاز**،علق عليه محمود محمد شاكر، الطبعة الثانية ، القاهرة، مصر: مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، نشر مكتبة الخانجي، ١٩٨٩.

٦- حسّان، تمام، **اللغة العربية معناها ومبناها**، الطبعة الأولى، المغرب، الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٩٩٤.

٧- حسان، تمام، **مقالات في اللغة والأدب**، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٦

٨- ابن درستويه، عبد الله بن جعفر، **كتاب الكُتّاب**، تحقيق د. إبراهيم السامرائيّ، د. عبد الحسين الفتليّ، د. ط الكويت: دار الكتب الثقافيّة، د. ت.

٩- الزجّاجيّ، عبد الرحمن بن اسحاق، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق مازن مبارك. د ط، بيروت: دار النفائس، ١٩٧٣.

١٠- الساقي، فاضل مصطفى، **أقسام الكلم من حيث الشكل والوظيفة**، الطبعة الأولى، مصر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٧٧.

١١- ابن السّرّاج، محمد بن سهل. **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥.

١٢- سيبويه، عمر بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق وشرح عبد السّلام هارون. الطبعة الأولى، بيروت: دار الجيل، د.ت.

١٣- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق د. رمضان عبد التواب، د. محمود فهمي
حجازي، د. محمد هاشم عبد الدايم، د ط، مصر: الهيئة المصريّة العامة للكتاب، مركز تحقيق التراث، ١٩٨٦
١٤- ابن السيد البطليوسي، عبد الله بن محمد، **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب**، تحقيق مصطفى السقا، د. حامد عبد المجيد، دون طبعة، القاهرة، مصر: المجلس الأعلى للثقافة، بالاشتراك مع الهيئة المصريّة العامة للكتاب، د.ت.
١٥- عبد اللطيف، محمد حماسة، **في بناء الجملة العربيّة**، الطبعة الأولى، الكويت: دار القلم، ١٩٨٢
١٦- ابن عصفور الإشبيلي، علي بن مؤمن ، **شرح جمل الزجاجيّ**، تحقيق د. صاحب أبو جناح، د ط، مكة المكرّمة: توزيع مكتبة الفيصليّة، د.ت.
١٧- أبو الفتح، عثمان ، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثالثة،بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٣.
١٨- الفرّاء، أبو زكريا يحي بن زياد، **معاني القرآن**، تحقيق د. عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، مراجعة علي النجدي ناصف، دون طبعة، الهيئة العامة للكتب، د.م، د.ت.
١٩- الفراهيديّ، الخليل بن أحمد، **كتاب العين**، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائيّ، د. ط، سلسلة المعاجم والفهارس، د.م، د.ت.
٢٠- فندريس (ج)، **اللغة**، تعريب عبد الرحمن الدويخلي، محمد القصاص، د.م، مطبعة لجنة البيان العربي،١٩٥٠ م
٢١- لاينز، جون، **اللغة والمعنى والسياق**، ترجمة الدكتور عباس صادق الوهاب، مراجعة د. يوئيل عزيز، الطبعة الأولى، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧
٢٢- المالقيّ، أحمد بن عبد النور، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق د. أحمد محمد الخرّاط، الطبعة الثانية دمشق : دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٥
٢٣- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي السيحاني الأندلسي، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، مكة المكرّمة : دار المأمون للتراث، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٩٨٢
٢٤- المخزومي، مهدي، **في النحو العربيّ نقدٌ وتوجيه**، الطبعة الثانية ، بيروت ، لبنان : دار الرائد العربي للطباعة والنشر، ١٩٨٦
٢٥- المخزومي، محمد مهدي، **في النحو العربي قواعد وتطبيق**، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان: دار الرائد العربي للطباعة والنشر، ١٩٨٦.

٢٦– المراديّ، الحسن بن القاسم، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمّد نديم فاضل، الطبعة الأولى، سورية، حلب: دار الملتقى ٢٠٠٨

٢٧– ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، **لسان العرب** ، الطبعة الأولى، د. م، دار إحياء التراث العربي، د. ت.

٢٨– ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاريّ المصريّ، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، د ط، القاهرة: دار الطلائع، د.ت.

الدوريات:

٢٩– الحاج صالح، عبد الرحمن. أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، مجلة اللسانيات، العدد ٤، جامعة الجزائر ص ٣٠– ٤٩.

مفهوم ادات نحوی از منظر پیشینیان و معاصرین

سامی عوض،* میساء شیخ یوسف**

چکیده

کاربرد مفهوم، روشی پیشرفته در فهم مسائل و یکی از جلوه‌های درک روشمند و عمیق نسبت به حقایق و اصول علم به شمار می‌رود. بر این اساس پژوهش حاضر به بررسی مفهوم ادات نحوی و سیر تحول آن در میان نحویان پیشین و جدید پرداخته است؛ چراکه علمای نحو آن را با اصطلاحات دیگری چون حروف معانی درآمیخته‌اند و برخی از علمای جدید آن را یک بخش از کلام دانسته‌اند درحالیکه برخی از پیشینیان آن را نادیده گرفته‌اند.

این پژوهش به چند نتیجه رسیده است که از برجسته‌ترین آنها، متمایزکردن مفهوم این ادات از موارد مشابه، جمع میان نظر نحویان پیشین و جدید بدون غلبه دادن یکی از آنها بر دیگری و استثناء کردن فعل‌ها از ادوات است؛ زیرا که [افعال] – علی رغم ساخت آن [در این قالب]- عوامل نحوی بر سر آن وارد می‌شود؛ بر زمان دلالت می‌کند و در شکل‌های مختلف صرف می‌شوند. همچنین این پژوهش به تعیین مفهوم و ویژگی‌های این ادات و جدا نمودن آن از سایر موارد، دست یافته است. بنابراین پژوهش حاضر نوعی اصالت دادن به مفهوم ادات نحوی است نه اینکه برای دسته‌بندی و پیگیری مفهوم تاریخی آن باشد. و اگر هم به صورت غیرعمدی این بررسی تاریخی صورت گرفته باشد جهت کمک به تعیین مفهومی بوده است که این پژوهش در پی آن برای اصالت دادن و بیان ویژگی‌های آن است.

کلیدواژه‌ها: ادات، نحو، فعل، کلمه.

* استاد گروه زبان و ادبیات عربی دانشگاه تشرین (نویسنده مسؤول).

** دانشجوی دکترای گروه زبان و ادبیات عربی دانشگاه تشرین maissashikyosyf@gmail.com

Syntactic Devices according to traditional and Modern Grammarians

***Sami Awed**, Professor of Arabic Language, Tishreen University, Syria.*

***Maissa Sheik Youssef**, PH.D Student, Department of Arabic, Tishreen University, Syria*

Abstract

The present study deals with exploring the concept of syntactic devices and surveys its development by the traditional and modern syntacticians. Syntax expert have related this concept to other notions such as rhetorical devices and some other recent grammarians have included it in parts of speech, a point which old grammarians neglected. However, the results of scholarly research have helped to distinguish the concept of syntactic tools from other similar concepts. These results have gathered the opinions of traditional and modern grammarians without preferring one over the other. These studies have also distinguished verbs from tools because they have distinct grammatical characteristics, indicate time, and have many conjugations. Studies have also defined the concept of grammatical tools and described its properties. This research aims to find a clear definition for syntactic tools not to classify them or follow their origins and development through history. However, if the historical traces for the development of tools are focused on, it is to define the concept of tool and clarify its properties.

Keywords: Syntactic devices, Verbs, Words.